نظمتها كلية القانون بالتعاون مع جمعية المحامين

حلقة نقاشية عن آداب وتقاليد مهنة المحاماة

د.حسن السيد

جانب من حضور الندوة

فاطمة عبد العزيز

د. عكور: ضرورة الاستفادة من تجارب الدول في ما يتعلق بأخلاقيات المهنة

أيمن صقر

نظمت كلية القانون بجامعة قطر بالتعاون مع جمعية المحامين حلقة نقاشية تحت عنوان "معا نحافظ على آداب المهنة وتقاليدها" وبحضور ممثلين عن وزارة العدل وعدد من المحامين والمهتمين.

وقد بدأد. حسان عكور عميد كلية القانون بالإنابة الحلقة النقاشية بكلمة ترحيبية أشاد بالتعاون بين المؤسسة التي تتولى تدريس القانون والمؤسسة التي تتولى تنظيم أمور مهنة المحاماة في قطر، معتبرا أن هذا التعاون سيعود بالنفع على مهنة المحاماة والخدمات القانونية وسيساهم في تطور النظام القانوني بشكل عام في قطر.

ورأى أن تناول موضوع أخلاقيات المهنة أمر ضروري، لاسيما أنه من أهم المواضيع التي تهتم بها نقابات وجمعيات المحامين في دول العالم كافة لما لهذه المهنة من أهمية ودور في المجتمع.. داعيا لجنة تأديب المحامين على وجه الخصوص إلى الاستفادة من تجارب الدول التي لها باع طويل في إرساء قواعد أخلاقيات مهنة المحاماة.

وأعرب راشد بن ناصر النعيمي رئيس جمعية المحامين عن أمله في أن تكون للمحامي حصانة خاصة توفر له المناخ المناسب للقيام بدوره في الدفاع عن حقوق المواطنين، مؤكدا أن مهنة المحاماة جديدة في قطر وتحتاج إلى دعم من جميع الجهات.

واشار إلى لقاءات عقدها مع سعادة وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء والنائب العام.. مؤكدا أن الجميع أبدوا تفهما كبيرا بدور المحاماة في إرساء القواعد القانونية المنظمة للعمل القضائي.

وكشف عن ان الجمعية تعكف الآن على تأصيل المبادئ الأساسية في ميثاق شرف لمهنة المحاماة تورد فيه الآداب التي يجب أن يتسم بها المحامي والمحاذير الواجب عليه تجنبها.

وأكد أن سمو المهنة لا يتحقق إلا من خلال وجود آداب وتقاليد يحترمها المنتسبون إليها لذلك على كل محام أن يدرأ عن نفسه مواضع الشبهة وأن يكون محط احترام المجتمع الذي عليه أيضا أن يحفظ اعتبار المحامي وكرامته.

راشد النعيمي: إعداد ميثاق شرف لمهنة المحاماة في قطر

أما الأستاذة فاطمة عبد العزيز بلال نائب رئيس الدعوة التأديبية سابقا ورئيس قسم الشبكات القانونية في وزارة العدل إدارة الفتوى والعقود بدأت الحلقة النقاشية بمداخلة تناولت تكوين لجنة الدعوة التأديبية واختصاصاتها وإجراءات التحقيق في الشكاوى منذ تقديمها إلى رفع تقرير بشأنها إلى لجنة قبول المحامين وغيرها من الأمور المتعلقة بموضوع الحلقة، التي تهم العاملين في قطاع المحاماة بشكل مباشر. ورأت أن مهنة المحاماة كغيرها من المهن لا تخلو من مسيء يخالف رسالتها ويسلك طرقا ملتوية بهدف الكسب غير المشروع مبينة الحالات التي يمكن أن تتم فيها مساءلة المحامي ومنها الإخلال بالواجبات المنصوص عليها في قانون المحاماة أو إخلاله بآداب المهنة المتعلقة بصلة المحامي بموكله أو بالقضاء أو بزملائه أو مخالفته للأحكام المتعلقة بممارسة المهنة.

وقد تناولت مداخلات المحامين وأساتذة القانون الحاضرين الكثير من القضايا التي تطرقت إليها الأستاذة فاطمة في مداخلتها ومنها سرية التحقيق مع المحامي فقد أثار المحامي مبارك السليطي موضوع الخصوصية عند التحقيق مع المحامي عارضا لانتهاكات حصلت في هذا الموضوع فما كان من الأستاذة فاطمة إلا أن أكدت ضرورة السرية والخصوصية، معتبرة أنه في حال حصول مثل هذه الانتهاكات عند التحقيق مع المحامين يكون المحقق قد ارتكب خطأ جسيما إذ لابد من التحقيق مع كل محام على حدة وبسرية كاملة.

جدير بالذكر ان كلية القانون أنشئت بجامعة قطر في العام الدراسي 2004 /2005 تنفيذاً للسياسات التطويرية التي تبنتها الجامعة، التي كان منها فصل قسم القانون عن كلية الشريعة والدراسات الإسلامية واستحداث كلية مستقلة سميت بكلية القانون نظراً لأن الدراسات القانونية تتطلب اهتماماً إدارياً وأكاديمياً أكبر وأفضل، وتقدم الكلية برنامج البكالوريوس في القانون، الذي يعد مزيجاً فريداً من المعرفة والإدراك القانوني من جانب، والممارسة واكتساب المهارات التطبيقية من جانب آخر، ويتميز البرنامج باشتماله على العديد من المقررات الحديثة والعالمية التي تغطي مجالات التحكيم والاستثمار الأجنبي وتشريعات النقل والعمل وتشريعات البيئة والقانون الجنائي الدولي وقانون التجارة الدولية، علاوة على المقررات الأساسية التي تهدف إلى إكساب الطالب الملكة القانونية. كما يتميز بكالوريوس القانون بأن العديد من مقرراته تدرس باللغة الإنجليزية بنسبة تصل إلى 45 % مما يحقق متطلبات سوق العمل ويفتح المجال أمام الخريجين لمزاولة مختلف الأعمال القانونية محلياً وعالمياً. ويهدف البرنامج إلى تزويد المجتمع وأجهزة الدولة بخريجين قانونيين قادرين على احترام القانون والحقوق على أنواعها، ويتمتعون بالمهارات القانونية التي تخولهم لرفع الوعي والثقافة القانونية لدى فئات المجتمع المختلفة ومؤهلين لإتمام الأعمال القانونية من كتابة المذكرات القانونية وصحف الدعاوى والمرافعة أمام الجهات المتعددة في الدولة والتفاوض والتحليل بمنهجية سليمة. يقوم بالتدريس في الكلية نخبة من أساتذة القانون الأكفاء، إضافةً إلى الاستعانة بمجموعة من الخبراء القانونيين في قطاعات العمل المختلفة كالقضاة والمستشارين والمحامين، كما تؤمن الكلية للطلبة ممارسة فعاليات المحكمة الصورية ومهارات الترافع، الأمر الذي يساهم في تنمية قدرات الطلبة على العمل الجماعي والتحليل والتفكير السليم، ويهيئ مناخاً مناسباً لتنمية الجوانب التطبيقية وخلق الإبداع والتفوق لدى الطلبة.